

دور المرأة المغربية في المشاركة السياسية (المعوقات والمعالجات) (دراسة تاريخية)

الاستاذ المساعد الدكتور: سراب جبار خورشيد مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
الجامعة المستنصرية/ العراق

تاريخ استلام المقال: 06 / 03 / 2019 تاريخ قبول المقال: 08 / 03 / 2019

ملخص:

ان المغرب مثل باقي الدول، لم يبق بمعزل عن التحولات التي عرفت قضية المرأة في العالم، حيث شهد انفتاحا مهما تجسد في انخراطه في سلسلة من الاصلاحات ، شملت البناء الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون وارساء ثقافة المواطنة وحقوق الانسان ، باعتباره من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية في البلاد.

ومن بين الاصلاحات ، العمل على تحسين الوضعية القانونية للمرأة ، وذلك من خلال توقيع المغرب على معاهدات تهدف ضمان مشاركة المرأة في العمل السياسي ، منها الاتفاقات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان عام 1948 ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1950 ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة عام 1993.

وعلى المستوى الوطني ، فقد جرت عدة اصلاحات ادت الى تحسين وضع المرأة بشكل نسبي واعطاءها جزء من حقوقها سواء في تعديل مدونة الاحوال الشخصية ومدونة الاسرة وفي مجال التجارة والقانون وغيرها.

Abstract

Morocco, like all other countries, has not been isolated from the transformations that have characterized the issue of women in the world. It has witnessed an important openness in its involvement in a series of reforms, including democratic building, the promotion of the rule of law and the culture of citizenship and human rights. The country.

Among the reforms are efforts to improve the legal status of women through the signing by Morocco of treaties aimed at ensuring the participation of women in political work, including the international human rights conventions and treaties of 1948, the Convention on the Political Rights of Women in 1950, the

International Covenant on Civil and Political Rights 1966, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights in 1966 and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women in 1993.

At the national level, there have been several reforms that have led to the improvement of women's relative status and the granting of part of their rights, both in the amendment of the Personal Status Code and the Family Code, in the field of trade, law and others.

المقدمة

تشكل قضية المشاركة السياسية للمرأة عامة ، وقضية تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والمجالس المنتخبة خاصة ، واحدة من اهم القضايا التي تثير الجدل ، وتحظى باهتمام على المستوى الوطني والدولي ، وهذا الاهتمام افرز ظهور العديد من المنظمات والعهود والمواثيق الدولية المهمة والتي لها صلة مباشرة بحقوق المرأة ، والذي ساهم في احداث تسريع في وتيرة التحولات المرتبطة بأوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في العديد من الدول ، ومن ضمنها المغرب ، الذي تصدر فيه قضية المرأة باهتمام المؤسسة الملكية والبرلمان والحكومة والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، وهذا ما اتاح المجال للعمل لمعالجة مختلف قضايا المرأة المغربية ، خاصة مسألة مشاركتها في الحياة السياسية .

فرضية الدراسة: تنطلق فرضية البحث من نقطة اساسية مفادها هل ان المرأة المغربية كانت لها دورا فاعلا في المشاركة السياسية ، وهل هنالك معوقات كانت تقف امامها ، وهذا ما تحاول الدراسة توضيحه.

مشكلة البحث: تعاني المرأة العربية عامة والمغربية منها من صعوبات تواجهها في الحياة السياسية، الا انها في السنوات الاخيرة بدأت بالمحاولة لاثبات دورها من خلال دخولها المجال السياسي ومشاركتها في البرلمان والجمعيات والنقابات وغيرها.

هدف البحث: تهدف الدراسة الى ابراز دور المرأة المغربية في الحياة السياسية ومحاولة اثبات نفسها في العمل السياسي ، انطلاقا من الحرية والديمقراطية التي بدأ التأكيد عليها في كثير من الدول العربية ومنها المغرب.

هيكلة البحث: تضمن البحث اعطاء مفهوم بسيط لمعنى المشاركة السياسية ودور الحركة النسوية في دعم المرأة المغربية عن طريق تأسيس جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني تطالب بإعطاء حقوق للمرأة ، والتي نصت عليها جميع المواثيق الدولية ومساواتها مع الرجل في مختلف المجالات ، وايضاح ابرز المعطيات السياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات التي جرت في المغرب على مدى سنين ونسبة تمثيلها في هذه الانتخابات ، واخيرا طرح البحث ابرز المعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة المغربية في الحياة السياسية ، مع اعطاء اهم الوسائل اللازمة لاجتياز هذه

المعوقات والآليات الواجب تتبعها للنهوض بالواقع السياسي للمرأة المغربية ، وأخيرا خروج البحث بعدة توصيات ومقترحات.

منهجية البحث : المنهج الذي اتبع في كتابة البحث هو السرد التاريخي والوصف والتحليل .

المحور الاول: نبذة تاريخية عن المرأة المغربية

المطلب الاول: المرأة المغربية ومقاومة الاحتلال

لم يكن للمرأة المغربية أن تقف موقف المتفرج أو المحايد في ظروف المحن والشدائد التي عانى من ويلاتها وآلامها من اختاروا مواجهة التحدي الاستعماري وآلة القمع والتفكيك من الشباب الوطني ، ليس لأن المرأة المغربية تملك الحس الوطني والروح النضالية والقدرة على الصمود والتحدي، فقدمت الدليل على احتضانها لهموم وقضايا الوطن، شأنها في ذلك شأن الرجل، فكانت ناقلة للسلاح والمعلومات حيناً ومسعفة للجرحى وموفرة للمؤونة والملجأ حيناً آخر، مساهمة بمالها ، وفاعلة نشيطة في الميدان ظلت واقفة في المواجهة وعلى ساحة النضال غير مبالية بالأخطار التي تحف الطريق من أجل الحرية والاستقلال.

لم تكن المقاومة النسائية بالمغرب وليدة العصر الحديث أو نتاجاً لضغوط استعمارية أفرزتها ظروف المغرب خلال القرن العشرين، بل إن مقاومة الاستعمار هو مبدأ وعقيدة عند المرأة المغربية ورثتها منذ الأزل، إذ ساهمت المرأة بصفة مباشرة في المقاومة، وساهمت بصفة غير مباشرة عن طريق زوجها المقاوم، فشاركت المرأة في المقاومة السياسية بانخراطها في الأحزاب والمنظمات السياسية وعملت على تأطير النساء وتوعيتهن بالقضية الوطنية وقامت بنسخ المناشير وتوزيعها ، وتوزيع رسائل التهديد على المحتلين ، ونقل الأخبار من مكان لآخر ومن منطقة لأخرى، كما شاركت في التوقيع على وثيقة الاستقلال بجانب الرجل، وقبلها شاركت في المقاومة المسلحة، وذلك بنقلها من منطقة إلى أخرى، وقامت أيضاً بصنع القنابل والأسلحة النارية ، ولم تترد في إشهار السلاح في وجه المستعمر والضرب به وغير ذلك .¹ و منذ مطلع ثلاثينات القرن الماضي، تحول نضال المغاربة ضد المستعمر المحتل للتراب الوطني من مقاومة مسلحة في البوادي والجبال إلى مقاومة إصلاحية في المدن، ومباشرة بعد صدور الظهير البربري خرج الحشود في أول مجابهة، كانت المرأة المغربية حاضرة فيها بقوة، بل إن امرأة كانت تدعى عائشة بنت الحاج علي زنيير في مدينة سلا، اعتقل الفرنسيون ابنها عبد اللطيف الصبيحي، ثارت وخطبت في الحشود الحاضرة لمواساتها في مصابها وحثتهم على الجهاد في سبيل الدين والوطن، لتتطلق بعدها شرارة الاحتجاج بمدينة سلا.

¹ عبد الله العروي ، جميل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2007 ، ص 205-206

المرأة كانت حاضرة أيضا ضمن أول تنظيم سياسي في شخص مليكة الفاسي التي انضمت إلى تنظيم (الطائفة) عام 1930 ثم إلى كتلة العمل الوطني والحزب الوطني بعدها.

وفي أحداث بوفكران الشهيرة بمدينة مكناس، حاولت النساء عرقلة تقدم القوات الفرنسية نحو المتظاهرين المحتجين على اغتصاب المعمرين لمياهم، فكن يلقين بالحجارة والماء الساخن من سطوح المنازل المحاذية لباب منصور العليج وساحة الهديم، قبل أن يقررن الخروج إلى المظاهرات المندلعة حينها، إذ تتحدث التقارير الفرنسية عن إصابات كثيرة في صفوف الرجال والنساء. وفي السنوات الأخيرة من الأربعينات، وصل الوعي النسائي مرحلة أصبح معها التقدم خطوات أخرى إلى الأمام، فاتخذ نضال المرأة المغربية لأول مرة شكلا منظما، فرض نفسه لعدة متغيرات على الساحة الوطنية، وتشكلت تنظيمات نسائية مثل (جمعية فتاة المغرب) بفاس و(الجمعية النسائية المغربية) بالدار البيضاء، أبرزها (جمعية أخوات الصفا) التي تعتبر تنظيما نسائيا رائدا. ومن النساء الرائدات في هذا المجال ¹:

مناضلة معروفة في أوساط المقاومة وجيش التحرير، اشتهرت باسم (رحمة البهلولية)، من مواليد عام 1906، الخندق إحدى فرق البهاليل قرب صفرو. تزوجت لأول مرة بنقيب الزاوية القندوسية بصفرو، وهو عبد السلام القندوسي، تعلمت منه مبادئ الدفاع عن الوطن والتضحية من أجل التحرير .

وبعد وفاة زوجها بسنتين، تزوجت بمقاوم يدعى علي بن محمد، تعلمت منه المقاومة والنضال ضد الاستعمار الفرنسي، فأصبحت من بين النساء المناضلات في صفوف المقاومة المغربية، حتى أن منزل هذه المقاومة أصبح مقرا سريا يؤوي المناضلين، وكان رجال المقاومة يعقدون فيه اجتماعاتهم السرية. لم تتوان في نقل الأسلحة التي يغنمها المقاومون من الغارات التي يشنونها على الثكنات العسكرية. كانت تدسها وسط كوم من الحطب، أو في سلاسل الغلل الخاصة بالقمح والشعير، كما كانت تحشر الرشاشات والبنادق في ملاحيف الصوف، وتحتفظ بها إلى حين يأتي دورها ويطلبها رجال المقاومة لتنفيذ أعمالهم ضد السلطات الاستعمارية . وبعد حصول المغرب على استقلاله، سلمت ما بقي من أسلحة ببيتها إلى الجهات المسؤولة بالرباط.

اما مليكة الفاسي التي ولدت عام 1919 بفاس، ترعرعت في بيت دين وعلم وتلقت تعليمها بالعاصمة العلمية. كانت الفتاة الوحيدة في الأسرة ضمن إخوتها الذكور. ألحقها والدها المهدي الفاسي الذي كان قاضيا بفاس ومكناس وبرشيد والفقيه بن صالح، بكتاب خاص بالفتيات ما بين 1928 و1930، حيث تلقت دراستها ب (دار الفقيه)، كتاب كان خاصا بالفتيات، ثم انتقلت

¹ محمد شفير ، تطور الدولة في المغرب من القرن الثالث ق.م الى القرن العشرين ، ط2 ، افريقيا الشرق ، 2006 ، ص 299-310

لمتابعة دراساتها على يد كثير من الأساتذة والعلماء. كانت مليكة الفاسي، تتزعم حركة النهوض بالمرأة المغربية، وتطالب بإدماج الفتاة المغربية في الحياة العصرية، وطالبت بمتابعة دراستها بجامعة القرويين في الأربعينيات والخمسينات من القرن الماضي. كما كانت رمزا من رموز النضال النسائي المتعدد الأوجه، ورائدة الصحافة والكتابة النسائية. التحقت مليكة بالحركة الوطنية عام 1937 وبالحزب الوطني، ثم حزب الاستقلال فيما بعد والذي استمرت فيه حتى الستينات لتتفرغ للعمل الخيري. مليكة الفاسي هي المرأة الوحيدة التي وقعت على وثيقة المطالبة بالاستقلال في عام 1944، إلى جانب شخصيات وطنية بارزة. كان بيتها في الرباط مكانا لعقد اجتماعات أعضاء الحركة الوطنية السرية، وشاع أن السلطان محمد الخامس كان يزور بيتها متخفيا للتسويق مع أعضاء الحركة الوطنية. أما ثريا الشاوي، تعتبر من الوجوه البارزة في تاريخ المقاومة النسائية بالمغرب. ولدت بمدينة فاس عام 1934، من عائلة فاسية. تعرضت لأول اعتقال وعمرها لا يتعدى 7 سنوات، حينما كانت تدرس بمدرسة «دار اعديل» بمنطقة واد ارشاشة بفاس بتهمة تحريض التلاميذ على مقاطعة الدراسة احتجاجا على أحداث العنف التي وقعت عام 1944.¹

تابعت الشاوي دراستها في فاس، ثم انتقلت مع والدها إلى الدار البيضاء سنة 1948، وهناك اكملت دراستها. كانت الشاوي أول فتاة تصعد إلى خشبة المسرح في سن الثامنة، حيث مثلت في بعض مسرحيات والدها. تعلمت سياقة الطائرات، وكانت أول امرأة تقود طائرة بالمغرب. مرت الشاوي بمراحل جعلتها رمزا من رموز نساء المقاومة المغربية. وعندما عاد محمد الخامس والأسرة الملكية من المنفى كانت طائرتها ترمي المناشير فوق سماء مدينتي سلا والرباط مرحبة بعودة السلطان.

حرمت ثريا من فرحة الاحتفال بالاستقلال، إذ تعرضت أمام منزل عائلتها بالدار البيضاء يوم فاتح مارس 1956 للاغتيال في الوقت الذي كانت تستعد فيه لحضور أول اجتماع للإعلان عن تأسيس النادي الملكي للطيران. وقيل إن عصابة فرنسية مكونة من رجال الشرطة الفرنسيين مهمتها اغتيال المغاربة، هي من وقفت وراء اغتيالها. دفنت بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء، وكتب على قبرها: الأنسة ثريا الشاوي شهيدة الوطن.

ومن النساء المقاومات أيضا، فاطمة عزاي، المشهورة باسم «فاما» التي افنت عمرها كله في النضال الوطني في مواجهة الاستعمار الإسباني في شمال المغرب بتطوان، والفرنسي في الجنوب والدولي في طنجة. كانت نموذجا للمرأة المناضلة التي انتقلت من المقاومة في سبيل تحرير الوطن

¹ المصدر نفسه

إلى الانخراط في العمل السياسي بعد الاستقلال. من مواليد شفشاون شمال المغرب، ترعرعت وسط أسرة معروفة بمقاومتها للاستعمار الإسباني.

لم تكن فاما امرأة عادية بكل المقاييس، فمنذ صباها اقتحمت ساحة المعركة من أجل الاستقلال بعد أن شهدت مقتل أشقائها على يد المستعمر. غادرت بيت والدها في ظروف صعبة وهي شابة لا يتجاوز عمرها 17 سنة، إذ هربت من الزواج الذي فرض عليها رغم رفضها. نزحت من موطن رأسها بشفشاون لتلتحق بالخلايا السرية التي تكبدت فيها كل المخاطر من أجل مغرب مستقل وذاقت كل صنوف التعذيب التي مارسها المستعمر على أعضاء الحركة الوطنية. انخرطت في صفوف جيش التحرير الوطني. كانت امرأة ثائرة ضد الاستعمار وضد الجهل وضد إقصاء المرأة من الانخراط في النضال والمقاومة، ووقعت في الأسر عدة مرات. تعتبر فاما من مؤسسي حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 1959. وشاركت في المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي. ساهمت في تأسيس القطاع النسائي الاتحادي، وشاركت في التجارب الانتخابية لسنتي 1976 و 1977، ثم غيرت مسارها إلى العمل للدفاع عن حقوق المرأة في الجمعيات النسائية. كانت فاما نموذج المرأة المناضلة ورمز القوة والصلابة والعمل الإنساني للمناضلة الملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان.¹

المطلب الثاني: مفهوم المشاركة السياسية

بصفة عامة تعرف المشاركة السياسية بكونها أنشطة إرادية يقوم بها المواطنون، وتهدف إلى التأثير بشكل مباشر في الاختيارات العامة على مختلف المستويات والاصعدة في النظام السياسي. أو أنها النشاط الذي يقوم به المواطنون معنيون بقصد التأثير في عملية صنع القرار. ويتبين من خلال هذين المفهومين، أن المشاركة السياسية تعبر عن علاقة ثنائية بين المواطن والنظام السياسي، وتقضي حصول تأثير متبادل بينهما، ولا يصعب الحديث عن وجود مشاركة سياسية. وتتطلب المشاركة توفير الأفراد على عناصر الاهتمام والمعرفة والرشد والهدف الأساس خدمة المصلحة العامة.⁽²⁾

وللمشاركة السياسية ثلاثة مستويات هي:

- المستوى الأول: وهو الأعلى ينصرف إلى النشاط في العمل السياسي، ولا يكون الفرد ناشطاً سياسياً إلا إذا توافرت فيه شروط منها، التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية، حضور اجتماعات ذات طبيعة دورية بصفة مستمرة.

1 عبد الحق الميريني، محطات في تاريخ المغرب المعاصر، منشورات الزمن، المغرب، 2006، ص 140-145.

2 عبد العلي حامي الدين، الدستور المغربي ورهان موازين القوى، الرباط، 2005، ص 25-26.

1- المستوى الثاني : وهم المهتمون بالنشاط السياسي ، ويأتي في مقدمتهم المنتسبون للأحداث السياسية الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات .

2- المستوى الثالث : وهم الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي او اضطراريا فقط .⁽¹⁾

المحور الثاني: حقوق المرأة المغربية

المطلب الاول: الحركة النسوية ودورها في تدعيم المرأة المغربية

تعد المرأة في المغرب شريكا اساسيا في تحقيق اهداف التنمية ، ومساهما فاعلا في تطوير المجتمع ، حيث تشكل النساء 52% من سكان المغرب واكثرهن مما لا تتجاوز اعمارهن عن 44 عاما ، مما يدل على توفر بنية شابة لنساء المغرب .

وللحفاظ على هذه الثروة البشرية ولتنمية قدرات المرأة المغربية ، وضع المغرب استراتيجيات وخطط لدعم المرأة ، وتأهيلهن للقيام بأدوارهن في المجتمع ، ومحاولة لمواكبة كل الخطوات التي قام بها المجتمع الدولي للنهوض بأوضاع المرأة ، وقد سجلت السنوات العشرين الاخيرة في المغرب حضورا للمرأة كما ونوعا في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفي المؤسسات التشريعية وعلى مستوى هيئات المجتمع المدني .

ان مختلف هذه التغييرات جاءت نتيجة حراك اجتماعي بثته مختلف الحركات النسوية في المجتمع والرأي العام المغربي، وكذلك نتاج حصيلة تاريخ مناضل للمرأة المغربية ، والذي يمكن تقسيمه على مرحلتين :

- مرحلة العفوية .

- مرحلة التنظيم .

فقد عرفت الحركة النسوية ظهورا عفويا في فترة الاستعمار والمقاومة المسلحة (1912-1956) ، تركت من خلاله المرأة بصمات واضحة فيها . غير انه وبعد مدة من توقيع معاهدة الحماية عرفت الحركة النسوية بوادر وعي جديد ، وذلك بمبادرة من حزب الاستقلال (حزب الحركة الوطنية المغربية الذي قاد الشعب المغربي للنضال ضد الاستعمار الفرنسي) حيث تشكلت اولى الخلايا النسوية عام 1947 بتأسيس (جمعية اخوات الصفا) - استجابة لنداء الملك المغربي محمد الخامس من اجل دمج المرأة في الحياة العامة وفي القضية الوطنية - وهي جمعية نسوية ذات توجه سلفي اصلاحي ، اعتمدت هذه الجمعية على المدارس النسوية لتعليم الفتيات ، وقام

¹ محمد بنهلال ، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 29 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011، ص 128 .

برنامجها الأساسي على الدعوة الى عدم الاختلاط بين الجنسين ، وإعادة النظر في الطلاق وتحريم الزواج المبكر للفتيات ومنع تعدد الزوجات وغيرها .⁽¹⁾

في المقابل ظهرت المنظمة النسوية التابعة لحزب الاستقلال عام 1948 في خضم صراع الحركة الوطنية ضد المستعمر ، بغية ترشيد عمل المرأة وتعبئته تحت زعامة علال الفاسي⁽²⁾ ، الذي ما فتىء يؤكد " ضرورة تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال حقها في التصويت والانتخابات وشغل المناصب العامة " ، ومع ذلك فقد انحصر دور هذه المنظمة ، وعلى غرار جمعية اخوات الصفا في المجال التربوي والتعليمي للمرأة .

كما قام الحزب الشيوعي والمتمثل في اتحاد نساء المغرب ، بربط تحرر النساء بتحرر المجتمع بنشاط سياسي في صفوف النساء بتحفيزهن على الانخراط في العمل الاجتماعي والمقصود به آنذاك ، محو الأمية وتعليم بعض المهن لفائدة النساء .

كما قامت تنظيمات المقاومة المسلحة بدمج النساء في العمل الفدائي من خلال نقل الاسلحة ، وصنع بعض القنابل اليدوية ، واشراكهن في التعبئة والاعمال بالمظاهرات الشعبية التي كانت تقوم بها .⁽³⁾

وامام هذه المبادرات ، يمكننا القول ان الحركة النسوية بدأت تأخذ منحى التنظيم المحكم ، فضلا عن العمل داخل هيئات المجتمع المدني بتنظيم قطاعات حزبية منذ السبعينيات الى حدود الثمانينيات ، حيث كان العمل النسوي ذا طابع حزبي

المطلب الثاني: الدعم الحكومي للمرأة

ان المغرب مثل باقي الدول ، لم يبق بمعزل عن التحولات التي عرفت قضية المرأة في العالم ، بحيث شهد المغرب انفتاحا هاما تجسد في انخراطه في سلسلة من الاصلاحات ، شملت البناء الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون وارساء ثقافة المواطنة وحقوق الانسان ، بعده من الشروط الضرورية لتحقيق التنمية في البلاد ، واهم هذه الاصلاحات السياسية والمؤسسية :

- انشاء المجلس الاستشاري لحقوق الانسان عام 1990.
- اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين 1991-1994.
- انشاء وزارة حقوق الانسان عام 1993.
- انشاء المحاكم الادارية عام 1993 .

¹ www.alwaref.org . هيرات فاطمة الزهراء ، قراءة في مسار المشاركة السياسية للمرأة المغربية .

² ولد علال الفاسي في فاس عام 1910 من اسرة اشتهرت بالعلم ودرس في المدرسة العربية وكمل الدراسات العليا في جامعة القرويين ، وفي عام 1931 حصل على الشهادة العليا وناضل من اجل الاصلاح ، فاصبح رئيسا لجمعية سرية اسمها (اتحاد الطلبة) .

³ محمد فاضل الكراعي ، المسالة النسائية في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 28، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010، ص 96-97.

- تعيين حكومة (التناوب التوافقي) (¹) ، التي علقت عليها امال كبيرة في التغيير السياسي والاجتماعي في الرابع عشر من اذار عام 1998.

- انشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية عام 2001 .

- انشاء ديوان المظالم عام 2001 .

وايضا العمل على تحسين الوضعية القانونية للمرأة ، وذلك من خلال توقيع المغرب على المعاهدات التي تهدف ضمان مشاركة المرأة في العمل السياسي ، من هذه الاتفاقيات والمعاهدات :
الشرعية الدولية لحقوق الانسان عام 1948 ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1950 ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 ، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 ، واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة عام 1993 . (²)

وعلى المستوى الوطني ، فقد جرت عدة اصلاحات حسنت ولو قليلا من مستوى المرأة واعطاءها جزء من حقوقها سواء في تعديل مدونة الاحوال الشخصية ومدونة الاسرة وفي مجال التجارة والقانون وغيرها ، اذ اعلن الوزير الاول عبد الرحمن اليوسفي وكاتب الدولة المكلف بالرعاية الاجتماعية والاسرة والطفولة ، وخلال تظاهرة رسمية في التاسع عشر من اذار عام 1999 حضرها عدة وزراء آنذاك ، عن مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، والتي شهدت نقاشا واسعا وافرزت عن مؤيد ومعارض لهذه الخطة ، ادت الى تراجع الحكومة عن الخطة وتجميدها ، وبالتالي الى تدخل الملك لممارسة التحكيم من خلال تعيين اللجنة الملكية الاستشارية لإصلاح مدونة الاحوال الشخصية ، وقد اسفرت اعمال هذه اللجنة عن اصدار عدة تعديلات على هذه المدونة اهمها صدور القانون رقم 62,06 المغير والمتمم لقانون الجنسية المغربي الصادر في عام 1958، جاء فيه (حق تمكين الام كامرأة من ممارسة حق اساسي في مجال الجنسية على قدم المساواة مع الاب كرجل ، وذلك من خلال تخويل الطفل من ام مغربية واب اجنبي حق الحصول على الجنسية المغربية) ، والذي صدر في عام 2005 . (³)

¹ ان فترة حكومة التناوب 1998-2002 فترة تصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية وخاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من اجل بلورة توازن جديد عام على اساس تعيين اول وزير من صفوف المعارضة وهو الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي وهو عبد الرحمن اليوسفي . ينظر : احمد المالك ، الديمقراطية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 334 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 84-85 .

² عبد القادر لشقر ، الانتخابات التشريعية المغربية لعام 2007 ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 145-147 .

³ المصدر نفسه ، ص 149-150 .

من جهة اخرى تم الاعلان عن مشروع مدونة الاسرة في العاشر من كانون الاول عام 2003 من قبل الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الاولى للبرلمان للسنة التشريعية 2003-2004 ، لتتم احالته الى البرلمان الذي صادق عليه بالإجماع في السادس عشر من كانون الثاني عام 2004 ، جاءت هذه المدونة اساسا لحماية المرأة وضمان حقوق الطفل ، وبالتالي حماية الاسرة ، كما تم المصادقة عليه مرة اخرى في عام 2006 بعد اجراء تعديلات اخرى منها ، رفع سن الزواج بالنسبة للمرأة والرجل الى السن الثامنة عشر بعد ان كان خمسة عشر ، كما تم الغاء بند عدم زواج المرأة الا بموافقة والدها ، او احضار اثني عشر شاهدا في حالة وفاته ، لإعطائها الحق في الزواج ، ونصت ايضا على :

- المساواة بين الزوجين ، من خلال رفع الوصاية على جميع النساء الراشداً ، ووضع الطلاق تحت مراقبة القضاء ، واستفادة الزوجة المطلقة من الاموال المكتسبة اثناء قيام الزوجية .

- احداث اقسام لقضاء الاسرة بالمحاكم .

- الاعتراف بالزواج المدني المبرم من طرف افراد الجالية المغربية لدى السلطات المحلية في بلدان الاقامة .

- الاخذ بالحسبان الوضع الاجتماعي للطفل عند افتراق الابوين . (¹)

والملاحظ انه خلال السنوات الاولى لتطبيق مدونة الاسرة تراجع نسبة الطلاق وارتفاع نسبة الزواج . وما يؤخذ على هذه المدونة غياب صندوق النفقة لحماية الاسرة وغياب قانون لحماية المرأة من العنف . (²)

اما في مجال التجارة او القانون التجاري في المغرب ، فقد كان ينص على (عدم جواز ممارسة المرأة المتزوجة للتجارة من دون رضا زوجها) والذي صدر عام 1913 ، وبموجب اعادة النظر في النصوص التمييزية ضد المرأة ، تم تعديل هذه المادة بمدونة جديدة صدرت عام 1996 والذي نص (يحق للمرأة المتزوجة ان تتاجر دون ان يتوقف على اذن من زوجها) ، وهذا ما افسح المجال امام المرأة المغربية الى العمل بحرية ودخول الحياة الوظيفية وممارسة التجارة. وفي القانون الجنائي ، كان ينص في احد مواده على اقتصار التمتع بالعدر المخفف على الزوج وحده دون الزوجة في حال قتلها زوجها ، غير انه تم تعديل هذا الفصل ونص على (يتوافر عذر مخفف للعقوبة في جرائم القتل او الجرح او الضرب اذا ارتكبها احد الزوجين ضد الزوج الاخر) .

¹ . www.talkmorocco.net . هند الادريسي ، غياب ثغرات قانونية بمدونة الاسرة المغربية .

² عبد القادر لشقر ، المصدر السابق ، ص 148-149.

من هنا نخرج بنتائج منها ، ان اصلاح التشريعات الخاصة وتعديل بعض المواد التي تخص المرأة المغربية يندرج في سياق انخراط المغرب في مسلسل اصلاح عام يستهدف مواكبة التطور ، وان هناك تأثيرا واضحا للعوامل الخارجية على مسار قضية المرأة في المغرب ، حيث شكلت الاتفاقيات الدولية الركيزة الاساسية لمطالب المرأة في المساواة والمشاركة في العمل السياسي . (¹)

المحور الثالث: معطيات مشاركة المرأة المغربية

المطلب الاول : مشاركتها في الانتخابات

مما لاشك فيه ان مدى مشاركة المرأة في العملية الانتخابية تصويتا وترشيحا ، مرتبط بمستوى تطور المجتمع في بنيتة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، حيث كانت المرأة المغربية منذ نصف قرن تقريبا تصوت وترشح وتمارس نفس الواجبات الاجتماعية والمدنية التي يمارسها الرجل في الحياة العامة والحياة السياسية ، ولكن الملاحظ ان تمثيل المرأة تكاد تكون معدومة في تلك الفترة في المؤسسات المنتخبة . فمن مجموع 333 نائبا برلمانيا لا نجد سوى نائبتين فقط ، بعد 46 عاما من الممارسة الانتخابية في المغرب ، في حين ان حضورها لصناعة القرار المحلي لا يتجاوز 0,34 % . (²)

واذا اخذنا الفترة من عام 1976 ولغاية عام 1997 سنلاحظ بطئا كبيرا في وصول المرأة الى دائرة الترشيح ، فلم يتجاوز عدد المرشحات للبرلمان في عام 1976 الا ثمانية مرشحات ، ولم تفز منهن أي واحدة ، في حين اصبح العدد في انتخابات عام 1983 ثلاثة وثلاثين مرشحة من اصل الفين واثنان وسبعون أي : بنسبة لا تتعدى 19% ، فازت فيها نائبتان فقط ، ولم تعرف التجارب الانتخابية التي جرت بعدها فوز اية مرشحة من عدد المرشحات ، بعكس انتخابات الخامس والعشرين من حزيران عام 1993 التي عرفت فوز – لأول مرة في التاريخ النيابي المغربي – مرشحتين اثنتين هن (بديعة الصقلي و لطيفة بناني سميرس) ، وتكرر هذا الرقم نفسه في انتخابات الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1997 ، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المرشحات الى 68 مرشحة . الا ان التحول الكبير قد حصل مع انتخابات السابع والعشرين من ايلول عام 2002 ، فقبيل الانتخابات تم تشكيل لجنة سميت (لجنة التنسيق الوطني) تشكلت من تجمع تسعة احزاب من مختلف الاتجاهات اليمينية واليسارية ، من اجل وضع كيفية تضمن وصول المرأة لمراكز صنع القرار ، بعدها تقرر الانتقال من مجرد مطالبة بزيادة نسبة المشاركة السياسية

¹ محمد زين الدين ، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة ، الحوار المتمدن ، العدد 2831 ، 2009 .

² محمد بنهال ، المصدر السابق ، ص 129-130 .

للمرأة الى البحث عن الية العمل ، وتمت دراسة تجارب الدول التي نجحت في هذا المجال ، كما تمت المطالبة بتخصيص 20% من اجمالي المقاعد البرلمانية للنساء ، كآلية موازية لنظام الاقتراع ، وتبنت الحكومة هذا المطلب في مشروع مدونة الانتخابات اذي قدم للبرلمان ، وان كانت النسبة قد تراجعت الى 10% ، وفعلا جرت الانتخابات بمشاركة 26 حزبا سياسيا من مختلف الاطياف ، حيث بلغ عدد المرشحين 5873 مرشحا ومرشحة ، منهم 697 امرأة في اللوائح الوطنية للنساء ، فضلا عن 226 امرأة على اللوائح المحلية لتصل نسبة مشاركة المرأة في الترشيح الى 15% من مجموع المرشحين ، وهي اعلى نسبة معدل للترشيحات النسوية في الانتخابات المغربية .¹ (

اسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز خمسة وثلاثين امرأة ، وبذلك اصبح المغرب من ضمن الدول التي اصبح للنساء حضور واضح في المجالس النيابية . وقد جاء هذا التقدم الملموس على مستوى المشاركة السياسية للمرأة عن طريقين :

1- تطبيق نظام الاقتراع باللائحة .

2- اعتماد نظام الحصة (نظام الكوتا) الذي يهدف الى ضمان حد ادنى لتمثيل المرأة في مجلس النواب عبر تخصيص 30 مقعدا .² (

والجدير بالإشارة الى حصول تراجع في عدد النساء المنتخبات خلال انتخابات السابع من ايلول عام 2007 ، اذ تم انتخاب 34 امرأة فقط ، كما لم تفز في القائمة المحلية للمرشحين سوى اربع نساء وهن (ياسمينه بادو عن حزب الاستقلال ، ولطيفة جبابدي عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، والمرشحة المستقلة فتيحة لعيادي ، وفاطمة لكحيل عن حزب الحركة الشعبية) ، وقد اعتمد المغرب في انتخابات الثاني عشر من حزيران عام 2009 نظام الكوتا بزيادة حاصلة بنسبة 12% للنساء ، وبالتالي انتقلت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية من 56,0% خلال انتخابات عام 2003 الى 12,38% في هذه الانتخابات التي عرفت فوز 3428 امرأة .³ (

وعلى مستوى موقع المرأة في الحكومة ، فقد شكل عام 1997 محطة بارزة في هذا الصدد ، اذ لأول مرة تم تعيين اربع كاتبات دولة في حكومة تتكون من ثلاثين عضوا ، الا ان هذا العدد تقلص الى كاتبتين دولة في عام 1998 ، كما اسفر التعديل الحكومي في ايلول عام 2000 الى تعيين اول امرأة وزيرة في تاريخ المغرب ، اما في حكومة ادريس جطو⁴) ، التي تم الاعلان

¹ هيرات فاطمة الزهراء ، المصدر نفسه .

² www.almaghribia.ma

³ ادريس جطو وهو رجل اعمال مغربي ، تقلد مسؤولية العديد من المناصب الوزارية قبل تعيينه وزيرا اوليا في حكومة 2002-2007 من قبل ملك المغرب .

⁴ ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، حكومة المغرب عام 2002 .

عنها في السابع من تشرين الثاني عام 2002 أيضا تم تعيين وزيرة واحدة وهي (نزهة الشقروني) بمنصب الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج ، وتعيين كاتبتي دولة وهن (ياسمينة بادو بمنصب كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ، ونجيمة غزالي بمنصب كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب مكلفة بمحو الأمية والتربية غير النظامية) ، (¹) وعلى الرغم من هذا التطور فانه يبقى ضئيلا بالنظر الى هدف تحقيق المساواة.

وفيما يخص موقع المرأة في المناصب العليا للوظيفة العمومية ، فإننا لا نجد أية امرأة تحتل أي منصب من هذه المناصب ، سوى امرأة واحدة هي مديرة الوكالة الحضرية للدار البيضاء ، وتعيين امرأة بين مستشاري الملك محمد السادس ، وتعيين ثلاث سفيرات في عام 2000 لدى الاتحاد الأوروبي ن ولدى اليونيسكو والثالثة لدى المملكة السويدية . ورغم هذه الأرقام وهذا التحسن الملموس الا ان تقلد المرأة للمناصب العليا ما زال يجد مقاومة ومعارضة من قبل بعض الاطراف السياسية في المغرب . (²)

اما على مستوى واقع المرأة في الاحزاب السياسية ، فهي تأخذ اهمية خاصة في رصد مستوى مشاركتها السياسية ، ويرجع ذلك الى ان الاحزاب السياسية هي احدى القنوات المهمة لدخول مراكز القرار السياسي . ورغم ان زعماء الاحزاب السياسية يشددون في خطبهم على ضرورة ادماج المرأة في المجال السياسي ، لكننا نجد ان مستواها داخل هذه الاحزاب ضعيف ، وحتى حزب الاستقلال الذي يعد من اقدم الاحزاب المغربية ، لم تحتل - منذ نشأته وبعد ثلاثة قرون من الاستقلال - المرأة أي منصب في اجهزته القيادية ، وكذلك بقية الاحزاب الاخرى. ولمواجهة هذه الحالة ، وبناء على مقترحات لجنة التنسيق الوطنية للنساء الاحزاب السياسية التي تكونت من ممثلات عن عشرة احزاب ، بهدف بحث وسائل تعزيز مركز المرأة داخل الاجهزة القيادية للأحزاب ، قامت بعض الاحزاب بتطبيق مبدا الحصة التمييزية لصالح تمثيل النساء داخل الاجهزة الحزبية ، فقد خصص حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي 20% للنساء في المراكز العليا للحزب ، يليهما في ذلك التجمع الوطني للأحرار 5% ضمن اللجنة المركزية ، ثم بقية الاحزاب باقل من تلك النسبة . (³)

ومن خلال ما تقدم نجد ان هنالك ضعف في المشاركة السياسية للمرأة المغربية ، خاصة فيما يتعلق بأجهزة اتخاذ القرار ، وعلى الرغم من التطور المهم الذي حصل في المغرب ، لكن نلاحظ ان مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية يكون في الدرجة الثانية دائما .

¹ محمد بنهلال ، المصدر السابق ، ص 130-131

² محمد فاضل ، المصدر نفسه ، ص 97-98.

³ عبد القادر لشقر ، المصدر نفسه ، ص 157.

المطلب الثاني: معوقات المشاركة السياسية

ان معوقات المشاركة السياسية في المغرب متعددة ومتنوعة ، وترتبط عامة بطبيعة المجتمع المغربي نفسه . اذ أنه مجتمع في مرحلة بداية اكتساب طرق جديدة للمشاركة السياسية المعاصرة ، مجتمع في طور تعلم الالية الديمقراطية ، وبالتالي فالأمر يحتاج الى وقت كافي كي تتعمق هذه الاليات والمرتبطة بظهور المؤسسات الوسيطة المتمثلة بالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها . وبصفة عامة يمكن تفسير ضعف تمثيل المرأة المغربية بعوامل موضوعية وذاتية ، ويمكن تلخيص العوامل الموضوعية بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية اهمها :

1-الامية بين صفوف النساء ، اذ نجدها مرتفعة ذلك ان النشاط السياسي يميل الى الاشخاص الاكثر تعلما ، وهذا يعني ان المرأة غير المتعلمة ليس لديها وعي سياسي يؤهلها لدخول المجال السياسي وتقلد مناصب القرار في الدولة ، من جهة اخرى نجد ان المرأة المتعلمة تكون عازفة عن السياسة ، اذ قلما نجد نساء ينخرطن في الاحزاب السياسية ، فضلا عن هيمنة الاتجاه نحو جعله موقوفا على الرجل ، فالغالب هو احتكار الرجل السياسة لنفسه ، وهو ما ينعكس على حضور المرأة في الحقل السياسي ، وبسبب ضعف تجربتها وخبرتها ، ومن هنا فالتكوين والتعليم عاملان ذو دلالة خاصة في تفسير ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغربية ، ذلك ان النظام التعليمي المغربي ، ورغم التقدم الذي حصل ، الا ان نسبة الامية مازالت مرتفعة ، وهي تضرب صفوف النساء بصورة واضحة أكانت في المدن أم الريف ، ففي الريف 75% من النساء تعاني الامية و47% من البنات فقط مسجلين في المدارس ، وان كان الامر يبدو جيدا في المدن حيث نسبة الامية تبلغ 23% ، فيما يصل معدل تسجيل البنات في المدارس ما نسبته 83% . (1)

2- سيادة الانماط الثقافية والاجتماعية القائمة علة توزيع المهام بين الذكور والاناث ، فالعادات السائدة في المجتمع المغربي تخصص للمرأة دورا او نشاطا اساسيا يرتبط بتربية الابناء ، والقيام بشؤون المنزل ، والرجل مخصص بطبيعته بشغل المسؤوليات ، ولهذا لا يميل الناخبون رجالا ونساء الى التصويت لصالح المرأة .

3- ضعف تواجد النساء في الاجهزة السياسية عامة وفي اجهزتها القيادية خاصة ، الشيء الذي يمكن تفسيره بتقاعس الاحزاب عن اداء وظيفتها وعدم قدرتها على ايجاد وسائل تنظيمية لاستقطاب مختلف شرائح النساء من جهة ، وغياب الديمقراطية داخل الاجهزة الحزبية من جهة اخرى ، وهذا ما يفسر على مستوى الترشيحات ، فحضور المرأة كمرشحة

¹ محمد بنهلال ، المصدر نفسه ، ص156.

هو حضور باهت في لوائح كل الاحزاب السياسية التي تقتصر على استغلال سياسي حزبي للمرأة كناخبة داعمة ، وليس مرشحة مدعومة ، كما ان ترشيح النساء كوكيلات للوائح المحلية يكاد يكون معدوما ، فمثلا نجد ان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في انتخابات عام 2007 لم يقدم ضمن 95 دائرة محلية سوى مرشحتين وكيالتين للائحتين ، كما ان حزب العدالة والتنمية لم يقدم سوى مرشحة واحدة من مجموع وكلاء لوائحه المحلية .

4- ان السلطة الابوية داخل الاسرة هي نموذج مصغر ، لكافة مؤسسات المجتمع ، وبالتالي فانتشار السلطة الذكورية في كافة المؤسسات الاجتماعية يحول دون دور فاعل للمرأة .

5- اما العوامل الذاتية التي تفسر ضعف تواجد المرأة في المجال السياسي ، فهو مرتبط بالمرأة نفسها ، فالمرأة ما زالت تؤمن بان السياسة هي قضية الرجل ، وانها تكتفي بدور الادلاء بصوتها من دون ان تتجاوز الى الترشيح ، لتحمل المسؤوليات التمثيلية ، بل اثبتت بعض الدراسات الميدانية ضعف الثقافة السياسية حتى لدى النساء المتعلقات منهن .

6- ضعف الأطر النسوية ، ليس الضعف الاكاديمي ، بل الضعف الواضح على مستوى الممارسة السياسية والخبرة الميدانية في هذا المجال ، والمقترن بالخلل كعامل ذاتي نتج عن التنشئة الاجتماعية نشأة فيها المرأة المغربية .⁽¹⁾

المطلب الثالث: المعالجات او الوسائل لتعزيز المشاركة السياسية

ان البحث في سبل تجاوز المعوقات العديدة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة المغربية ، يحتاج البحث في التغيرات البنوية للمجتمع المغربي ، والذي يتوقف عليه تغيير العقلية القديمة المؤثرة على واقع المرأة ، فهناك اليتين اساسيتين للتأثير المباشر في الاداء السياسي للمرأة المغربية : تتجلى الآلية الاولى في التنشئة الاجتماعية التي تعد ذات اهمية كبرى في تغيير المواقف والتصورات السلبية المرتبطة بقضية المرأة ودورها في المجتمع وفي السياسة ، ولذلك فان احراز أي تقدم في هذا المجال لابد وان يتم منذ الصغر ، عبر قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية والمتمثلة بالإعلام والمدرسة والاسرة والمؤسسات الدينية والاحزاب السياسية .⁽²⁾

¹ المصدر نفسه ، ص137.

² محمد فاضل ، المصدر السابق ، ص107

- تتمثل الوظيفة الأساسية التي يجب ان تضطلع بها المدرسة ووسائل الاعلام من خلال العمل على :تغيير التصورات السلبية التي يملكها الافراد نساء ورجالا ، حول عدم جدوى دخول المرأة في الحقل السياسي . وتغيير الثقافة السياسية التقليدية التي تمتلكها المرأة عن السياسة، التي تدفعها الى عدم الاكتراث بالسياسة .
- اما الاحزاب السياسية ، فيمكن ان تعمل على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تعزيز الياتها ، وتدعيم تواجدها في صفوفها من خلال :نظام الكوتا ، والتناوب في الترشيحات بين الجنسين ، والترتيب المؤهل للفوز ، الذي يعني ان تعتمد تلك الاحزاب الى وضع مرشحاتها في ترتيب متميز ضمن لوائحها يضمن لها فوزا اكيدا .
(¹)
- اما بخصوص الاجراءات الاخرى حول تفعيل دور المرأة فيتمثل في :تعزيز تعيين المرأة في مناصب المسؤولية في المديرات والوزارات ، والرفع من تمثيل المرأة في هيئات القرار على المستوى المحلي والوطني والدولي من 10% الى 20% .
- انشاء مراكز البحث المتخصصة بإنجاز الدراسات التي تنعكس بشكل ايجابي على مستوى مشاركة المرأة في السياسة .
- قيام المؤسسات الجامعية بتشجيع البحوث والكتابة حول المرأة عامة ومشاركتها السياسية خاصة ، لأن من شأن ذلك ان يساهم في التعريف بوضعها وجذب انتباه العاملين في الحقل السياسي والاجتماعي بقضاياها .
- ربط تمويل الدولة للأحزاب السياسية بشرط احترام هذه الاخيرة للمقتضيات القانونية ، خاصة تلك المتعلقة بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية .
- تأسيس مصدر وطني للنهوض بتمثيل المرأة المغربية في المجال السياسي.

توصيات ومقترحات

- ان تنمية المشاركة السياسية للمرأة تتطلب العمل الجاد على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية نظريا وعمليا، والتحرر من الضغوط التي تمارس على الحراك السياسي والاجتماعي للمرأة ، بما يعزز من مكانتها.
- ان عملية النهوض بدور افضل للمرأة وتوسيع دائرة مشاركتها السياسية والبرلمانية على وجه الخصوص لابد ان ينطلق ذلك من وعي المرأة باهمية دورها ومكانتها السياسية.

¹ عبد القادر لشقر ، المصدر نفسه ، ص167.

- كلما كان المجتمع يعيش في ظل مناخ من الحرية والمساواة ، وفي ظل نظام سياسي ديمقراطي تكون فيه الدولة حارسة لحقوق وحرريات المجتمع ، كانت نسبة مشاركتها وتواجدها في مراكز القرار اكثر .
- للارتقاء بدور المرأة وتوسيع دائرة مشاركتها السياسية يستلزم الامر سن قوانين رادعة ومراجعة قانون الاحوال الشخصية ، واعداد خطط وبرامج عمل لتفعيل الدور السياسي للمرأة ، وتشجيع منظمات المجتمع المدني لنشر الوعي باهمية الاتفاقيات الدولية والالتزام الفعلي بتطبيقها .
- حث المشرع الوطني النص على مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص الحقوق السياسية بما يضمن للمرأة حق الترشيح والانتخاب من دون قيود مع العمل الدؤوب من خلال المنظمات المجتمعية على تفعيل النصوص الدستورية لكي لا تبقى مجرد نصوص يمكن التظاهر بانها نصوص غير تمييزية في دساتير دول ديمقراطية .
- العمل النسوي المشترك من خلال خلق تكتلات نسائية داخل البرلمانات للمطالبة بحقوق المرأة ورفع مستواها المادي والمعنوي ، والنظر في كل التشريعات التي تتعلق بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الخاتمة

عندما ننظر بتمعن في صورة المرأة المغربية في المجتمع ، نجد صورتان متضاربتان ، ففي الوقت الذي تمثل فيه النساء المغربيات 60% من جمعيات المجتمع المدني ، والعمل في ميدان التمريض ، فان هناك ارقاما مخيفة مثل نسبة النساء الاميات .

ان الوضع الذي تعيشه المرأة المغربية حاليا ، على الرغم من انها احسن بكثير مما كانت عليه سابقا ، لازالت تعكس مفارقة حقيقية ، حيث ان النساء رغم تواجدهن من جهة ، وبصفة مطردة في مناصب القيادة والمسؤولية في مؤسسات المجتمع المدني وفي الوسط المهني ، اذ نجد المقاولات ومديرات شركات خاصة او مؤسسات تعليمية عمومية وغيرها ، وكذلك مستشارات داخل المؤسسة الملكية ، الا ان المشاركة الحقيقية للمرأة المغربية كقوة عمل غير واضحة ، كما ان العامل الاجتماعي الذي يرى اهمية المرأة في البيت يعمق من دائرة القلق حول المفهوم الذكوري لتواجد المرأة ببيتها ، فهناك من يعد المرأة لا تجيد سوى مهن محدودة كالتمريض والرعاية بدور الحضانه ورياض الاطفال وبعض اعمال الخدمة الاجتماعية ، في حين نعتقد ان المرأة المغربية قادرة على ان تكون شريكا حقيقيا للرجل في العمل السياسي .

والملاحظ ان عوائق مشاركة المرأة المغربية في السياسة لا زالت كبيرة ومتعددة ، مما يحول دون مشاركتها الفعلية في تولي المناصب المسؤولة ، لذلك فانه ينبغي - لدعم وتحفيز المشاركة السياسية للمرأة - تجاوز المقاربة الجزئية لقضية المساواة بين المرأة والرجل ، لذلك فالمساواة

القانونية لن تكون فعلية ما لم تتدرج ضمن اطار مساواة عملية في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

المصادر والهوامش

- 1- عبد الله العروي ، جميل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2007 ، ص 205-206
- 2- محمد شفير ، تطور الدولة في المغرب من القرن الثالث ق.م الى القرن العشرين ، ط2 ، افريقيا الشرق ، 2006 ، ص 299-310 .
- 3- المصدر نفسه
- 4- عبد الحق الميريني ، محطات في تاريخ المغرب المعاصر ، منشورات الزمن ، المغرب ، 2006 ، ص 140-145 .
- 5- عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، الرباط ، 2005 ، ص 25-26 .
- 6- محمد بنهلال ، المشاركة السياسية للمرأة في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 29 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص 128 .
- 7- www.alwaref.org . هيرات فاطمة الزهراء ، قراءة في مسار المشاركة السياسية للمرأة المغربية .
- 8- ولد علال الفاسي في فاس عام 1910 من اسرة اشتهرت بالعلم ودرس في المدرسة العربية وكمل الدراسات العليا في جامعة القرويين ، وفي عام 1931 حصل على الشهادة العليا وناضل من اجل الاصلاح ، فاصبح رئيسا لجمعية سرية اسمها (اتحاد الطلبة) .
- 9- محمد فاضل الكراعي ، المسالة النسائية في المغرب ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 28 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 ، ص 96-97 .
- 10- ان فترة حكومة التناوب 1998-2002 فترة تصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية وخاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من اجل بلورة توازن جديد عام على اساس تعيين اول وزير من صفوف المعارضة وهو الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي وهو عبد الرحمن اليوسفي .
- ينظر : امجد مالكي ، الديمقراطية التوافقية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 334 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص 84-85 .
- 11- عبد القادر لشقر ، الانتخابات التشريعية المغربية لعام 2007 ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 21 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 145-147 .

- 12 المصدر نفسه ، ص 149-150.
- 13 ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، مدونة الاسرة المغربية .
- 14 www.talkmorocco.net . هند الادريسي ، غياب ثغرات قانونية بمدونة الاسرة المغربية .
- 15 عبد القادر لشقر ، المصدر السابق ، ص 148-149.
- 16 محمد زين الدين ، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة ، الحوار المتمدن ، العدد 2831، 2009 .
- 17 محمد بنهلال ، المصدر السابق ، ص 129-130.
- 18 هيرات فاطمة الزهراء ، المصدر السابق .
- 19 www.almaghribia.ma
- 20 ادريس جطو وهو رجل اعمال مغربي ، تقلد مسؤولية العديد من المناصب الوزارية قبل تعيينه وزيرا اولاً في حكومة 2002-2007 من قبل ملك المغرب .
- 21 ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، حكومة المغرب عام 2002 .
- 22 محمد بنهلال ، المصدر السابق ، ص 130-131.
- 23 محمد فاضل ، المصدر السابق ، ص 97-98.
- 24 عبد القادر لشقر ، المصدر السابق ، ص 157.
- 25 محمد بنهلال ، المصدر السابق ، ص 156.
- 26 المصدر نفسه ، ص 137.
- 27 محمد فاضل ، المصدر السابق ، ص 107 .
- 28 عبد القادر لشقر ، المصدر السابق ، ص 167.